مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات وحدة الدراسات الاقتصادية

دراسات تطبيقية

سعر الصرف في العراق بين ضغوط المالية العامة واختبار الاستقرار الاقتصادي



م .د. رفيف اياد حسن

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

rafif.ayad@nahrainuniv.edu.iq

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

المقدمة

يعد سعر الصرف أهم المؤشرات الأساسية التي تكشف طبيعة التوازنات النقدية والمالية في الاقتصاد؛ نظراً لارتباطه بحركة التجارة الخارجية وتكاليف الاستيراد، فضلاً عن المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للعملة الوطنية، كما تزداد أهمية هذا المؤشر في الاقتصادات التي تعتمد على تصدير مورد طبيعي واحد إذ تصبح قدرة الدولة في المحافظة على الاستقرار النقدي مرتبطة باستدامة الإيرادات الخارجية وكفاءة إدارتها وتوجيهها نحو تمويل النشاط الاقتصادي.

أما في العراق فقد اكتسبت تطورات سعر الصرف أهمية استثنائية في تشرين الأول 2026 عقب قرار الحكومة تعديل السعر الرسمي للدولار من 1320 إلى 1520 ديناراً عند البيع النقدي للجمهور ابتداءً من 7 تشرين الأول وجاء القرار في ضوء ضغوط مالية ارتبطت باضطراب صادرات النفط وتراجع تدفق الإيرادات (الدولارية)، وهو ما أعاد إشكالية اعتماد المالية العامة على النفط إلى الواجهة، ومدى قدرة السياسة النقدية على احتواء انعكاسات الصدمات الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أن دلالة هذا التعديل لا تقتصر على تغيير السعر المعلن، إنما تمتد إلى ما يثيره من تساؤلات بشأن توزيع تكاليف الأزمة الاقتصادية بين الدولة والمواطن والقطاع الخاص ومدى قدرة الإجراء على تخفيف الضغوط المالية دون التسبب في تراجع إضافي للقوة الشرائية، كما تبرز أهمية التمييز بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق الموازية؛ لأن استمرار الفجوة بينهما قد يحد من فاعلية السياسة النقدية، ويؤثر في كلفة تمويل التجارة الخارجية.

وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى يمكن أن يسهم تعديل سعر الصرف في العراق من تخفيف الضغوط على المالية العامة، وتحقيق الاستقرار النقدي في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية واستمرار الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي؟ وتفترض أن نجاح القرار لا يقتصر على تعديل السعر، بل بمدى اقترانه بإصلاحات مالية ومصرفية وإنتاجية تعالج الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار.

ولمعالجة هذه الإشكالية تتناول الدراسة ثلاث محاور مترابطة، يبحث الأول منها في السياق الاقتصادي ودوافع تعديل سعر الصرف، ويحلل الثاني انعكاساته على السوق والمواطن والقطاع الخاص، فيما يناقش الثالث حدود السياسة النقدية ومتطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام.

المحور الأول: تعديل سعر الصرف في العراق ودوافع القرار النقدي

لا يمكن فهم قرار تعديل سعر الصرف في العراق بمعزل عن طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والمالية العامة والسياسة النقدية معاً، فالنفط يمثل المصدر الرئيس للعملة الأجنبية والإيرادات الحكومية في حين تعتمد الموازنة على هذه الإيرادات لتمويل الرواتب والنفقات التشغيلية، فضلاً عن الاستثمارات العامة والالتزامات الاجتماعية، ويجعل هذا الترابط من الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات التي تصيب صادرات النفط وأسعاره ومسارات نقله إذ تنتقل آثار الصدمات الخارجية من قطاع الطاقة إلى قدرة الدولة على تمويل الإنفاق المحلي.

لقد جاء تعديل سعر الصرف في ضوء اضطراب حركة صادرات النفط عبر مضيق هرمز وما رافق ذلك من ضغوط على الإيرادات الحكومية فقد أشارت التقارير المنشورة بالتزامن مع القرار إلى انخفاض الصادرات العراقية مقارنة بالمستويات السابقة، مما ضيق هامش المناورة المالية أمام الحكومة وفي ظل استمرار الالتزامات المحلية تصبح الدولة أمام خيارات صعبة تتعلق بكيفية المحافظة على قدرتها التمويلية دون التسبب باختلالات اقتصادية واجتماعية أوسع.

أما من الناحية المالية فيؤدي رفع السعر الرسمي للدولار إلى زيادة عدد الدنانير التي تحصل عليها الدولة عند تحويل الإيرادات النفطية المقومة بالدولار إلى العملة المحلية فعلى سبيل المثال: إذا حول مليون دولار وفق السعر 1320 ديناراً فإن قيمته تبلغ 1.32 مليار دينار بينما تصل قيمته عند السعر 1520 ديناراً إلى 1.52 مليار دينار، وهذا يعني زيادة أسمية مقدارها 200 مليون دينار لكل مليون دولار وذلك بافتراض ثبات حجم الإيرادات (الدولارية) وسعر التحويل المعتمد غير أن هذا المثال الحسابي لا يعني أن الوضع المالي للدولة يسير نحو التحسن بالمقدار نفسه من الناحية الحقيقية إذ إن زيادة الإيرادات المقوّمة بالدينار قد تترافق مع ارتفاع كلفة السلع والخدمات المستوردة كذلك المشاريع الحكومية التي تعتمد على مدخلات أجنبية فضلاً عن أن انخفاض حجم الصادرات النفطية قد يقلص إجمالي الإيرادات (الدولارية) المتاحة ولذا يتوجب التقييم لأثر القرار في ضوء حجم الصادرات والإيرادات والنفقات الفعلية لا عبر السعر الجديد منفرداً.

وتبرز المفاضلة _هنا_ بين الاستقرار المالي والاستقرار المعيشي فقد يوفر تعديل السعر مجالاً لزيادة الإيرادات الحكومية بالدينار لكل دولار محصل بما قد يساعد على مواجهة جزء من الضغوط التمويلية من جهة، ومن جهة أخرى يرفع السعر الجديد كلفة الحصول على الدولار وفقاً للمتعاملين الذين يشترونه بالسعر المعدل،

ويمكن أن ينعكس ذلك على أسعار السلع المستوردة والقوة الشرائية للأسر، ومن ثم فإن القرار قد يخفف جانباً من الضغوط الأسمية على الموازنة بيد أنه لا يلغي الكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنتج عنه.

إن إشكالية تفاوت الأسعار يخلق أزمة أخرى، إذ يجدر التمييز بين السعر الرسمي والسعر الفعلي الذي يواجهه المستورد أو المواطن فضمن الآلية الجديدة أن سعر شراء الدولار من وزارة المالية عند 1500 دينار، وسعر بيعه للمصارف عند 1510 دنانير، أما سعر البيع النقدي للجمهور عند 1520 ديناراً، وهذه أسعار مختلفة ضمن هيكل رسمي واحد، ولا يصح التعامل معها بوصفها رقماً واحداً من دون تحديد طبيعة المعاملة كما أن إعلان السعر الرسمي لا يعني أن جميع الأفراد والمنشآت تستطيع الحصول على الدولار به، كون الوصول إلى القنوات الرسمية يتوقف على شروط المعاملة وتوافر التمويل والإجراءات المصرفية المعتمدة.

ومن هنا فإن استمرار الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي يمثل أحد الاختبارات الأساسية لفاعلية القرار، فإن بقاء كلفة الحصول على الدولار خارج القنوات الرسمية مرتفعة يتسبب في عدم مقدرة المستوردين على تلبية احتياجاتهم عبر القنوات النظامية مما يحملهم تكاليف إضافية، ومن ثم ينعكس على النشاط التجاري والأسعار، لذا فإن نجاح السياسة النقدية مرهون بمعالجة أسباب الفجوة عن طريق تحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية وتيسير التحويلات المشروعة، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

وعليه لا يجب النظر إلى تعديل سعر الصرف بوصفه حلاً مستقلاً للمشكلات المالية، وإنّما إجراء ذو آثار متباينة تعتمد نتائجه على السياسات المصاحبة له فزيادة الإيرادات المقومة بالدينار قد تمنح الحكومة هامشاً تمويلياً إضافياً، لكنها _وحدها_ لا تعالج الاعتماد على النفط، ولا تضمن استقرار الأسعار، ولا تحقق تلقائياً تقارب السعرين الرسمي والموازي.

المحور الثاني: فجوة السوق الموازية و انعكاساتها على المواطن والقطاع الخاص

تعد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من أبرز المؤشرات التي ينبغي متابعتها عند تقييم تطورات سوق الصرف في العراق، فالسعر الموازي يتأثر بعوامل تتجاوز القرار الرسمي من بينها حجم الطلب على الدولار وتوافره في السوق وكلفة الحصول عليه فضلًا عن توقعات المتعاملين ومدى سهولة استخدام القنوات المصرفية في تمويل التجارة الخارجية.

لقد أظهرت التقارير المنشورة في 20 تشرين الأول 2026 استمرار تداول الدولار في السوق الموازية بسعر أعلى من السعر الرسمي، كما أشارت بيانات السوق في بغداد إلى بلوغ سعر البيع نحو 1682 ديناراً للدولار مقابل السعر الرسمي النقدي البالغ 1520 ديناراً، وهو ما يعكس استمرار فجوة سعرية تستحق المتابعة، مع ضرورة التعامل مع أسعار الصيرفة كونها مؤشرات متغيرة تبعاً للمدينة، وتوقيت الرصد، ونوع المعاملة لا أسعاراً ثابتة تشمل جميع الأسواق العراقية.

وتتجاوز أهمية هذه الفجوة الجانب النقدي إلى تأثيرها في تكاليف التجارة فعندما يحصل المستورد على الدولار عبر القنوات الرسمية تكون كلفة التمويل مختلفة عن كلفته في السوق الموازية، وإذا تعذر حصوله على التمويل الرسمي أو تأخر إنجاز التحويلات فقد يلجأ إلى مصادر بديلة أعلى كلفة، مما يرفع نفقات شراء السلع ويؤثر في حساباته التجارية وفي هذه الحالة لا يقتصر أثر الفجوة على سوق العملات، بل يمتد إلى أسعار السلع والخدمات ومن ثم قدرة المنشآت على المحافظة على استقرار عملياتها.

أما من الناحية الاجتماعية فتتضح انعكاسات هذه المتغيرات ونتائجها عبر العلاقة بين سعر الصرف وتكاليف المعيشة، فالاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد لتلبية أغلب احتياجاته الضرورية المهمة من السلع الاستهلاكية والغذائية والأدوية والمواد الأولية والمعدات، وعندما ترتفع كلفة الدولار يمكن أن ترتفع الكلفة التي يتحملها المستورد ثم تنتقل أجزاء منها إلى أسعار البيع النهائية غير أن مقدار هذا الانتقال يتوقف على نوع السلعة وحجم المخزون المتوافر وكذلك شروط التعاقد والنقل وهوامش الربح ومدى المنافسة في السوق.

ومن الضروري هنا تجنب تفسير جميع الزيادات السعرية بوصفها نتيجة مباشرة لتعديل سعر الصرف فقد ترتفع الأسعار لأسباب مغايرة منها تكاليف النقل، والتأمين، واضطراب الإمدادات، فضلاً عن الرسوم الجمركية وتغيرات الطلب والعرض، كذلك الممارسات الاحتكارية في بعض الأسواق لذا فإن تحديد الأثر الفعلي لتعديل السعر يتطلب مقارنة بيانات الأسعار قبل القرار وبعده مع مراعاة التغيرات الأخرى التي شهدتها المدة نفسها.

وفي هذا الإطار، قدرت الزيادة في أسعار الغذاء في العراق بنحو 30%، بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية وتثير هذه الزيادة المحتملة تساؤلات بشأن انعكاس تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية للمواطنين والاستقرار الاجتماعي ومع ذلك، يبقى هذا التقدير بحاجة إلى التحقق عن طريق البيانات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء ومؤشرات أسعار المستهلك قبل تعميمه على مستوى التضخم الغذائي في البلاد.

تجدر الإشارة إلى أن آثار ارتفاع الأسعار تكون أشد على الأسر محدودة الدخل لأن الجزء الأكبر من إنفاقها يذهب إلى الغذاء والاحتياجات الأساسية ولأن دخولها لا ترتفع بالضرورة بالتزامن مع تغير الأسعار وفي حال استمرار الضغوط قد تضطر هذه الأسر إلى تقليص إنفاقها على احتياجات أخرى أو استخدام مدخراتها أو اللجوء إلى بدائل أقل جودة ولهذا فإن تقييم قرار الصرف لا ينبغي أن يقتصر على أثره في المؤشرات المالية بل يجب أن يشمل انعكاساته في مستويات المعيشة وتوزيع الأعباء الاقتصادية.

أما القطاع الخاص فتتباين آثاره وفق طبيعة النشاط فالمنشآت التي تعتمد على استيراد السلع النهائية أو المواد الأولية أو المعدات قد تواجه ارتفاعاً في رأس المال المطلوب لتمويل عملياتها وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار البيع أو تقليص حجم المخزون، أو تأجيل التوسع والاستثمار كما يمكن أن ترتفع المخاطر التي تواجه المنشآت التي تعتمد الدينار في بيع منتجاتها بينما تتحمل جزءاً من تكاليفها بالدولار.

في المقابل قد تستفيد بعض الأنشطة التي تحصل على إيرادات بالدولار ومنها بعض الأنشطة التصديرية من ارتفاع قيمة هذه الإيرادات عند تحويلها إلى الدينار إلا أن حجم الاستفادة يتوقف على مقدار اعتمادها في المدخلات المستوردة وقدرتها الإنتاجية وطبيعة أسواقها ومن ثم لا يؤدي انخفاض قيمة الدينار تلقائياً إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد كون هذه القدرة ترتبط بعوامل متعددة كالإنتاجية والجودة وتكاليف الطاقة والنقل، وكذلك توافر التمويل واستقرار البيئة الاستثمارية.

وتكشف هذه التباينات أن تغير سعر الصرف يعيد توزيع التكاليف والمنافع بين الفاعلين الاقتصاديين، فقد تتحسن الإيرادات الأسمية لبعض الجهات في حين تتراجع القوة الشرائية للأسر أو ترتفع نفقات المنشآت، لذا فمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية تستلزم سياسات مرافقة تشمل مراقبة أسعار السلع الأساسية وتعزيز المنافسة فضلاً عن تحسين استهداف الحماية الاجتماعية وضمان انسيابية تمويل التجارة المشروعة.

وبذلك فإن الحد من الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي لا يتحقق بتغيير السعر المعلن فقط، وإنما يتطلب تحسين قدرة النظام المصرفي على تلبية الطلب المشروع على الدولار وزيادة الشفافية في إجراءات التحويل ومعالجة مصادر الاختلالات التي تدفع جزءاً من الطلب إلى السوق الموازية.

المحور الثالث: حدود السياسة النقدية ومتطلبات استعادة الاستقرار الاقتصادي

تكشف تجربة سعر الصرف في العراق عن حدود قدرة السياسة النقدية على معالجة الاختلالات الاقتصادية بمفردها، فالبنك المركزي يستطيع تنظيم التعامل بالعملة الأجنبية، فضلاً عن إدارة أدواته النقدية والإشراف على النظام المصرفي وتعزيز متطلبات الامتثال والرقابة المالية، إلا أنه لا يستطيع وحده معالجة الاعتماد الهيكلي على الإيرادات النفطية، أو ضعف تنوع الصادرات أو ارتفاع الطلب على الاستيراد أو الضغوط التي تنشأ من التوسع في الإنفاق العام.

إن معالجة هذه الاختلالات تتطلب تنسيقاً بين السياسة النقدية والسياسة المالية فعندما تواجه الموازنة العامة ضغوطاً تمويلية متكررة _نتيجة تراجع الإيرادات النفطية_ تصبح الحاجة ملحة إلى تطوير إدارة الإنفاق وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتنويع الإيرادات الحكومية، ولا يعني ذلك أن الإصلاح المالي يمكن أن يحقق نتائج فورية، إنما تكمن أهميته في تقليل تعرض الموازنة للصدمات الخارجية وتعزيز قدرتها على الاستمرار في تمويل الالتزامات الأساسية لذا فإن عملية الإصلاح المالي تأخذ مسارات مختلفة، يمكن إجمالها بالآتي:

_ يتمثل **المسار الأول** للإصلاح في تحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية، ويتطلب ذلك تبسيط الإجراءات المصرفية المشروعة وتوضيح متطلبات الامتثال، وتحسين سرعة إنجاز التحويلات، فضلاً عن تعزيز قدرة المصارف على التحقق من المعاملات دون فرض تعقيدات غير ضرورية فكلما أصبحت القنوات الرسمية أكثر قدرة على تلبية احتياجات التجارة الفعلية تراجعت الحوافز التي تدفع بعض المتعاملين إلى اللجوء إلى مصادر بديلة أعلى كلفة كما ينبغي أن تقترن هذه الإجراءات برقابة فعالة تمنع إساءة استخدام النظام المالي ومن شأنها أن تحافظ على سلامة التحويلات الخارجية.

_أما **المسار الثاني** فيتعلق بإصلاح المالية العامة إذ لا يمكن ضمان استقرار نقدي مستدام إذا استمرت الموازنة معرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار النفط وكميات تصديره، فإن ذلك يتطلب تعزيز الإيرادات غير النفطية بصورة تدريجية وتحسين الإدارة الضريبية والجمركية ومراجعة كفاءة الإنفاق كذلك توجيه الموارد نحو المشاريع التي تحقق قيمة اقتصادية واجتماعية قابلة للقياس، كما يستحسن اعتماد تخطيط مالي يأخذ في النظر احتمالات تراجع الإيرادات بدلاً من بناء الالتزامات العامة على افتراض استمرار التدفقات النفطية بالمستويات المرتفعة.

_يتمثل **المسار الثالث** في الحد من الآثار الاجتماعية للقرارات النقدية فتعديل سعر الصرف قد يفاقم الضغوط على الأسر التي تعتمد دخولاً ثابتة بالدينار لذا تبرز أهمية متابعة أسعار الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية، فضلاً عن تحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز الرقابة على الممارسات الاحتكارية، كما يجب أن تبنى التدابير الاجتماعية على بيانات واضحة تحدد الفئات الأكثر تضرراً بما يضمن توجيه الموارد إلى من يحتاج إليها فعلاً بدلاً من تبني إجراءات عامة قد تكون مرتفعة الكلفة أو محدودة الفاعلية.

_أما **المسار الرابع** فيتمثل في تطوير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد فاستقرار العملة لا يمكن أن يعتمد إلى أجل غير محدد في قدرة النفط على توفير الدولار إنما يحتاج إلى اقتصاد قادر على توليد مصادر متنوعة للدخل والعملات الأجنبية ويقتضي ذلك تحسين بيئة الاستثمار وتطوير الصناعات التحويلية والزراعة، كذلك توفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية وربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل.

ومع ذلك، لا ينبغي التعامل مع زيادة الإنتاج المحلي بوصفها بديلاً فورياً عن جميع الواردات فبعض السلع والمعدات والمواد الأولية سيظل استيرادها ضرورياً لتطوير النشاط الاقتصادي فالهدف الواقعي يتمثل في رفع كفاءة استخدام العملة الأجنبية وتوجيهها إلى الاحتياجات الإنتاجية والتجارية ذات العائد الأعلى وتقليل الاعتماد غير الضروري على السلع التي يمكن إنتاجها محلياً بجودة مناسبة وكلفة تنافسية.

أما استدامة الاستقرار النقدي فتتطلب تحسين الشفافية في إدارة السياسة الاقتصادية أيضاً، فالإفصاح عن دوافع القرارات وأهدافها ونشر المؤشرات المرتبطة بها وكذلك توضيح الفروق بين أسعار الصرف وأنواع المعاملات من شأنه أن يساعد في تقليل عدم اليقين وتعزيز الثقة كما ينبغي أن تخضع نتائج القرارات إلى تقييم دوري يعتمد على بيانات فعلية بدلاً من الاكتفاء بتبرير القرار عند اتخاذه أو الحكم عليه عبر تحركات السوق اليومية.

وبذلك فإن نجاح تعديل سعر الصرف يجب أن يقاس بمجموعة مترابطة من المؤشرات تشمل: تطور الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي وانتظام تمويل التجارة الخارجية ومسار أسعار المستهلك، وأثر القرار في الدخول الحقيقية وكفاءة الإنفاق العام، وقدرة القطاع الخاص على مواصلة الاستثمار والإنتاج، فهذه المؤشرات توفر

أساساً أكثر موضوعية لتقييم نتائج السياسة النقدية كما تسمح بالتمييز بين الآثار المؤقتة والاختلالات الهيكلية التي تحتاج إلى إصلاح طويل الأجل.

الخاتمة

تكشف التطورات الأخيرة في سعر صرف الدينار العراقي أن معالجة الاختلالات النقدية لا يمكن أن تتحقق عبر تعديل سعر الصرف وحده، إنما تتطلب سياسة اقتصادية متكاملة توازن بين متطلبات الاستقرار النقدي وحماية القدرة الشرائية للمواطنين فعلى الرغم من أن تعديل السعر الرسمي قد يسهم بتقليص بعض الاختلالات في سوق النقد الأجنبي، فإن نجاحه يظل مرهوناً بقدرة السلطات الاقتصادية على الحد من اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية فضلاً عن تعزيز الرقابة على الأسواق وضمان انسيابية تمويل التجارة الخارجية.

كما أن انعكاسات هذا التعديل لا تتوقف عند حدود السياسة النقدية بل تمتد إلى مستويات الأسعار وتكاليف الاستيراد والإنفاق الأسري، مما يجعل حماية الفئات محدودة الدخل أولوية لا تقل أهمية عن تحقيق التوازن النقدي ومن ثم فإن التحدي الأساسي أمام الاقتصاد العراقي لا يتمثل في تحديد سعر صرف جديد فقط، وإنما في بناء بيئة اقتصادية قادرة على الحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص والإنتاج المحلي.

وبناءً على ذلك فإن استدامة الاستقرار الاقتصادي في العراق تستوجب الانتقال من المعالجات النقدية الآنية إلى إصلاحات مالية وإنتاجية أوسع تجعل سياسة سعر الصرف جزءاً من استراتيجية اقتصادية شاملة، لا أداة منفردة لمواجهة الاختلالات فالمعيار الحقيقي لنجاح أي تعديل نقدي لا يكمن في السعر المعلن وحده بل في انعكاساته الفعلية على استقرار الأسعار ومستوى معيشة المواطنين وثقة المتعاملين بالاقتصاد الوطني.

التوصيات

- توصي الدراسة باعتماد إطار دوري لتقييم نتائج تعديل سعر الصرف يعتمد على بيانات واضحة عن الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وحركة أسعار السلع الأساسية وحجم التحويلات التجارية واتجاهات الاحتياطيات الأجنبية وأثر القرار في الدخول الحقيقية للأسر.
- كما توصي بتحسين كفاءة تمويل التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات المصرفية المشروعة بالتوازي مع تعزيز الرقابة على التحويلات ومكافحة التجاوزات المالية، كما يجب أن يقترن ذلك بإصلاحات في إدارة المالية العامة وتوسيع الإيرادات غير النفطية، فضلاً عن تحسين كفاءة الإنفاق وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية القادرة على توفير فرص العمل وتقليل الاعتماد غير الضروري على الاستيراد
- تؤكد الدراسة ضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً، وفقاً لمؤشرات الأسعار والدخل مع تقوية المنافسة ومراقبة الممارسات الاحتكارية كما توصي بإرساء آلية أكثر شفافية لتوضيح القرارات النقدية وأهدافها، ومتابعة نتائجها بما يعزز الثقة بالمؤسسات الاقتصادية ويحد من تأثير التوقعات غير المبنية على معلومات موثوقة

المصادر:

1. "Iraq Central Bank Defends Currency Devaluation amid Revenue Drop،" Rudaw، October 7 ،2026، https://rudaw.net/english/categories/iraq/1079629

2. Al Jazeera، Iraq devalues its currency but some MPs oppose it ، October 8،2026.
https://www.aljazeera.com/economy/2026/10/8/why-has-iraq-devalued-its-currency-and-why-are-some-mps-against-it

3. Aveen karim ،Iraq's dinar devaluation tests efforts to protect consumers from rising prices، October 18 ،2026 .
https://www.thenationalnews.com/news/mena/2026/10/18/iraqs-dinar-devaluation-tests-efforts-to-protect-consumers-from-rising-prices/

4. Shafaq News، Iraq food prices rise 30% after dinar devaluation، October16، 2026 .

https://shafaq.com/en/society/MP-Iraq-food-prices-rise-30-after-dinar-devaluation

5. Central Bank of Iraq، "Exchange Rates and Monetary Policy Information." October15، 2026.

https://cbi.iq/

6. October 7 ،العين الاخبارية ، خفض سعر الدينار العراقي ..مادوافع القرار ومن يدفع كلفته ؟"، 2026

http://ain.com/article/dollar-iragi-government-change-exchange-rate

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسلة إصدارات وحدة الدراسات الاقتصادية

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research